

مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

م علياء حسين خلف

alyaah.khalaf@gmail.com

جامعة ديالى - كلية الإدارة والاقتصاد

م.م ضياء حسين سعود

diaa.saud@gmail.com

جامعة ديالى - كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يمر العراق اليوم بتحديات كبيرة مما أدى إلى انتشار الكثير من ظواهر الفساد وبأشكالها المختلفة التي انعكست آثارها سلباً على الأداء المؤسسي الحكومي وعلى كفاءة تنفيذ البرامج التنموية، ومن هذه التحديات، انتشار القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية الحاضنة للفساد والحامية له والمتسامحة معه وترسيخه، وضعف ثقافة مكافحة الفساد وعدم تطبيق المعايير المهنية في إشغال المناصب خاصة القيادية، وتخلف النظام المصرفي وعدم قدرته على منع عمليات غسل الأموال، وضعف إجراءات التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والجهات المعنية في مكافحة الفساد، ومن خلال تحديد هذه التحديات لابد من التوجه نحو إصلاح حقيقي لمكافحة الفساد، فتعد مشكلة الفساد آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، لذا تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على مكافحة الفساد وتخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية وأقتراح الحلول المناسبة لمكافحة الفساد في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في العراق، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل البيانات والأنموذج القياسي للوصول إلى هدف الدراسة .

الكلمات المفتاحية: الفساد، البطالة، مدركات الفساد

المقدمة

الفساد واحداً من أكبر التحديات وأهم المهام التي تتصدى لها الحكومات في جميع أرجاء العالم، حيث يمكن للحكومات بمختلف مستوياتها أن تكون لها القدرة على تحقيق النجاح في مجالات الإصلاح وتطبيق القوانين التي تسعى إلى مكافحة الفساد الذي يعد عقبة من العقبات التي تقف أمام تطبيق تلك القوانين ، والعراق اليوم يمر بتحديات كبيرة أدت إلى انتشار كثير من ظواهر الفساد وبأشكاله المختلفة التي انعكست آثارها سلباً على الأداء المؤسسي الحكومي وعلى كفاءة تنفيذ البرامج التنموية، ومن هذه التحديات، انتشار القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية الحاضنة للفساد الحامية له

والمتمساحة معه وترسيخه، وضعف ثقافة مكافحة الفساد وعدم تطبيق المعايير المهنية في إشغال المناصب خاصة القيادية، وتخلف النظام المصرفي وعدم قدرته على منع عمليات غسل الأموال ، وكذلك ضعف إجراءات التعاون والتنسيق بين المؤسسات العامة والجهات المعنية في مكافحة الفساد، ومن خلال تحديد هذه التحديات كان لازماً التوجه نحو إصلاح حقيقي لمكافحة الفساد، إذ تعد ظاهرة الفساد آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ولقد لاقت مشكلة الفساد أهمية كبيرة في عملية الإصلاحات في البلاد ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة يجب تأسيس إطار عمل مؤسسي يسعى إلى مكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن مكافحة ظاهرة الفساد والقضاء عليها بكل أشكالها وصوره والحد من انتشارها ، سوف يؤدي إلى تنفيذ أهداف البرامج التنموية في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

أن تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية ، أدى إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية ساهمت في تدني مستوى تحقيق أهداف البرامج التنموية في مجمل قطاعات الاقتصاد العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1. التعرف على ظاهرة الفساد وأسبابها .
2. يهدف البحث إلى تفسير الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق.
3. قياس أثر مدركات الفساد على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2003 - 2014 وذلك باستخدام المقاييس الإحصائية (Evius) (8)
4. إعطاء الحلول المقترحة لمكافحة الفساد من اجل تحقيق تنفيذ البرامج التنموية في العراق.

هيكلية البحث

تضمن البحث ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول إطار مفاهيمي عن ظاهرة الفساد وأسبابه، والمبحث الثاني سلط الضوء حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الاقتصاد العراقي، فيما أختص المبحث الثالث إلى محاولة قياس أثر مدركات الفساد

على معدلات البطالة مع وضع حلول مقترحة لمكافحة والحد من ظاهرة الفساد في العراق .

منهجية البحث

يعتمد أسلوب البحث على الجمع بين المنهجين الوصفي في التحليل والمنهج القياسي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

المبحث الأول: الخلفية النظرية لظاهرة الفساد وأسبابها

أولاً: مفهوم الفساد

الفساد هو استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة، وهو ما يعني الإخلال بشرف ومهنية الوظيفة والقيم والعادات التي تسود المجتمع، والفساد مفهوم يتسع لإشكال عديدة تتمثل في الرشوة والمحسوبية والتزوير، ويعد الفساد جريمة يصعب الوقوف عليها لأنه غالباً ما يتم في الخفاء أو من خلال وسطاء.

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها ، تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية. وإذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاساً لهذه البيئات ويعتبر الفساد ظاهرة عامة ، أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة، ولا يوجد تعريف تحليلي واحداً له، وإنما توجد تعاريف متعددة. ويعرف البنك الدولي الفساد على أنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء عقد لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، وكما أن الفساد يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (عبد الفضيل ، 2004: 80).

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعداً دولياً، وأصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية، كقضيته التنافس وسياسة الاستثمار وأضيفت إليهما مؤخرًا الفساد. ورغم إن الفساد ليس قضية جديدة، إلا إن بروزها كقضية عالمية ، جاء مؤخرًا . فمع نهاية الحرب الباردة، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما، وبرز الفساد مهدداً بإبطاء هذا الاتجاه أو تقويضه. حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة المسؤولين، مما

يشكل حافزا " للتلصق بأهداب السلطة، ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق أشد غورا" في القلاقل السياسية والاقتصادية. كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والإصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة، ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالإتجار بالمخدرات وغسيل الأموال.

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص. فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد اعتمادا" على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، وعلى استعداد الأفراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع أو تجنب التكاليف. والرشوة ما هي إلا صورة من صور الفساد (النجار، على الموقع الإلكتروني).

ثانياً: أسباب الفساد

تختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في العراق، و للفساد مسببات كثيرة حيث ذكر بعض الباحثون على أن الفساد في الغالب يعود إلى سببين رئيسيين:

1. الرغبة في الحصول على المكاسب الغير مشروعة
2. محاولة التهرب من الكلفة الواجبة

هذا من جانب و من جانب آخر هناك من يرى أن أسباب الفساد يمكن أن تقسم إلى :

1. أسباب اجتماعية وثقافية
2. أسباب إدارية
3. أسباب اقتصادية
4. أسباب سياسية

1. الأسباب الاجتماعية والثقافية

تلعب المنظومة القيمية و الموروثات الاجتماعية والثقافية المجتمعية دور في بناء العلاقات وتنظيمها قد تكون في نفس الوقت مدخلا و سببا جوهريا لظهور الفساد خصوصا في ظل شيوع علاقات عشائرية أو ارتباطات طائفية أو عرقية في المجتمع، و إن القيم تلعب دور كبير في الفساد من خلال إن الفساد يعتبر من وجهة نظر البعض ما هو الا نتيجة لانهيال النظام القيمي للأفراد والذي يتمثل بالقيم و التقاليد و العادات الاجتماعية الموروثة واستبدالها بأطر قيمية منسرفة أو بأطر قيمية هشة بعدة عن القيم المعتمدة في المجتمع ، كما إن للجهل و الأمية دور فعال في تكريس و استمرار الحي في الشعور بروح البداوة و قيم الغزو و السلب و النهب للمال الخاص و العام باعتبارها

بطولة ورجولة كما إن الانعدام و ضعف المواطنة و ضعف الإيمان بالقيم الوطنية و الابتعاد عن طريق الحق لا بل تشوّهه و تضمير البعض من المواطنين كل ذلك سببه انحسار و ضعف دور منظومة الضبط الاجتماعي .

يمثل الفساد الذي يغطي رقعة القصور الثقافي اخطر أنواع الفساد لأنه يتغلغل في الثقافة و البنية الاجتماعية فيفقد المجتمع قدرته على التميز بين السلوكيات النزيهة و الفاسدة و الأخلاقيات القويمة و غير القويمة. و مثل هذا النوع من الفساد هو الذي يرتبط بالوساطة و المحسوبية و المحاباة و هو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية فيوسع من قبول المجتمع و تسامحه مع الممارسات و القيم الفاسدة و غير الشريفة و يزيد من نزعه إفراده للتغاضي عنها.

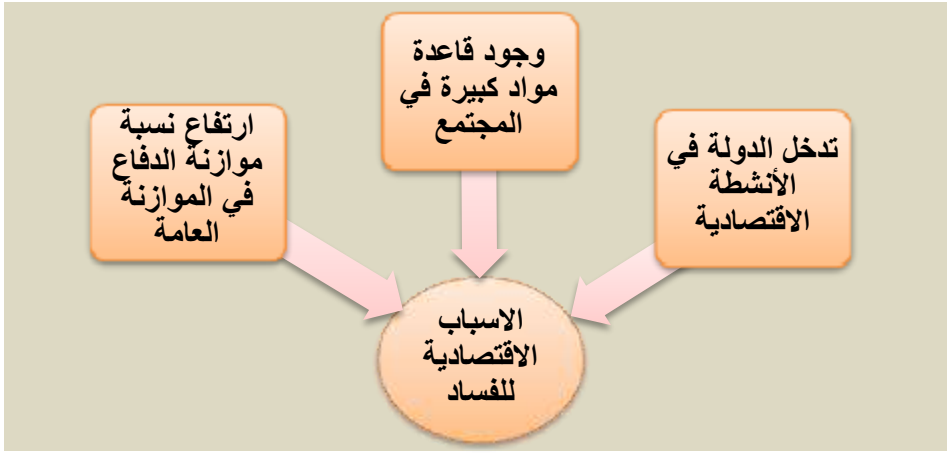
2. الأسباب الإدارية و القانونية

أن عدم نزاهة السلطة القضائية تمثل العقبة الرئيسية في طريق نجاح إي استراتيجية لمكافحة الفساد في تلك السلطة و إن الآليات القانونية المصممة لكبح الفساد ستبقى عاجزة بالرغم من فعاليتها القانونية و لذا يمكن أن يكون الفاسدون في منأى عن المحاسبة و حتى إذا ما تم الإبلاغ عنهم فإنهم يستطيعون الإفلات من العدالة للخل و الضعف في الجهاز القضائي، و من جهة أخرى إن تنامي ظاهرة الفساد في بعض الدول قد يرجع بسبب عدم وجود قوانين و تشريعات واضحة و صارمة ضد دافعي الرشوة و الموظفين الذين يتعاملون بالمحسوبية و المنسوبية و غيرها من أوجه الفساد، لذلك غياب منظومة قانونية تضمن النزاهة و الشفافية قد تؤدي إلى ظاهرة (عدم مبالاة) أو (عدم خوف) الموظفين من انتهاج طريق الفساد لعدم وجود قوانين صارمة، و يرى البعض أن أسباب الفساد الإداري تعود بالنتيجة إلى البيئة الإدارية فكما اتسمت البيئة الإدارية بدرجة عالية من الوعي و الثقافة من خلال التمتع بثقافة النزاهة و الولاء للوطن و القانون و لا شيء غيره، كلما كانت أكثر منعة و حصانة من مظاهر الفساد و بالعكس كلما اتسمت البيئة الإدارية بضعف الوعي و الثقافة أو انعدامهما، كلما كانت تؤدي إلى بروز حالات الفساد متمثلة بضعف القيادات الإدارية و عدم نزاهتها و سوء اختيار العاملين و سوء توزيع السلطات و المسؤوليات و عدم وضوح التعليمات و سوء تقويم أداء الأفراد و المنظمات.

3. الأسباب الاقتصادية

أن انخفاض مستوى الدخل لدى المواطنين من بينهم شريحة الموظفين في مقدمة الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري فانخفاض مستوى الدخل عن الوفاء بالمتطلبات الضرورية للعيش لهم و لإفراد عوائلهم مما يدفع غير المحصنين منهم إلى الانحراف و الوقوع في منزلقات الفساد كالرشوة و الاختلاس و غيرها. و من الأسباب الاقتصادية أيضا، هي عدم توزيع الثروة في المجتمع بشكل عادل أضف إلى ذلك ما تحمله البيئة الاقتصادية من سوء الأوضاع المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة في منح

الرواتب و الأجور مما يؤدي بالتالي إلى ظهور فئتين فئة كثيرة الثراء مقابل فئات أخرى محرومة في المجتمع و هذا يؤدي بطبيعة الحال الولاء للأهداف العامة المشتركة للمجتمع، والتي من ضمنها تحقيق شفافية النزاهة و محاربة الفساد لأجل تطوير المجتمع ويمكن الإشارة إلى الأسباب الاقتصادية التي لها أثر في ظهور مشكلة الفساد من خلال الشكل (1) .



شكل(1): الأسباب الاقتصادية للفساد

المصدر: من عمل الباحثين

4. الأسباب السياسية

يرى أنصار التفسير السياسي لظاهرة الفساد إن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية وضعف العلاقة بين هذا الأجهزة و الجمهور، والتعالي و شيوع الولاءات الحزبية على حساب التحسس الوطني الشامل و حماية المفسدين و التساهل في محاسبتهم، و غياب الأنظمة الرقابية من شأنه إن يدفع إلى بروز حالات الفساد، و ظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف و المصالح العامة للمجتمع.

ومن الأسباب السياسية للفساد هي مواجهة بعض الدول وخصوصا الدول النامية حيث تتعرض إلى تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية وبالعكس الأمر الذي يخلق جوا في عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو المناسب للفساد . حيث يلعب النظام السياسي دورا رئيسيا في تحفيز الفساد و خصوصا في ظل عدم الاستقرار و أسلوب إشغال المواقع الوظيفية حيث تنحسر الكفاءة في الولاء للحاكم أو النظام لأجل تمكين الحزب أو (من هو ممسك بالسلطة) من البقاء في السلطة،

وتجتمع مجموعة من الأسباب السياسية التي تجعل العراق بيئة حاضنة للفساد (الجشعي، 2014: 32) ويمكن توضيحها من خلال الشكل (2):



شكل (2): الأسباب السياسية للفساد

المصدر: من عمل الباحثين

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق

أولاً: الآثار الاقتصادية

1. اثر الفساد في النمو الاقتصادي:

تتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي فبعض الاقتصاديين يعتقدون ان للفساد تأثير سلبي في النمو الاقتصادي، بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار، فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، وذلك ان الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها، ويؤدي فضلاً عن ذلك إلى خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ويفضي إلى سوء توزيع الموارد وسوء الإنفاق العام، أيضاً يتسبب الفساد في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وزيادة هذا الإنفاق على حساب الإنفاق الخاص وانخفاض الإنفاق على قطاع الصحة والتعليم اللذان يعتبران احدي مؤشر التي يستدل بها لمعرفة مدى تحقق النمو الاقتصادي في ذلك البلد (يونس 2012 : 191-192) فانخفاض مؤشر

الفساد* من (4) إلى (6) يؤدي، إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الاستثمار و(5%) في النمو السنوي للدخل الفردي، هذا يعني ان الفساد يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار (أن اليوت، 2008: 133).

وبالمقابل هنالك آراء أخرى تعتقد ان الفساد وتأثيرا موجبا في النمو الاقتصادي ويدعمون وجهة نظرهم هذه بالرشوة التي تدفع إلى الموظفين في الكثير من المؤسسات، وهم يرون بأن الرشوة تعد كالزيت الذي يسهل عمل المحرك، فالرشوة التي تدفع إلى الموظفين الحكوميين من قبل المستثمرين لقاء الموافقة على طلباتهم في إقامة مشاريعهم تعد مفيدة، لانها تقضي الى تقليل تكاليف الانتظار التي يتحملها رجال الأعمال، والتأخير الحاصل بسبب الروتين والتعقيد الوظيفي في الحصول على تلك الموافقات وبالنتيجة فأنها تؤدي الى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتنشيط النمو الاقتصادي (أن اليوت، 2000: 250-253).

وقد بذلت جهود كثيرة لتقصي تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، من خلال الدراسات التجريبية التي أجريت في هذا المجال نذكر منها دراسة الاقتصادي مور عام (2001) التي استخدم فيها بيانات المقطع العرضي لخمسة وأربعين دولة فوجد ان للفساد تأثيرا سلبيا ومعنويا في النمو الاقتصادي اذا تضمن النموذجية القياس كلا من الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان كمغيرات تفسيرية لسلوك النمو الاقتصادي، لكن عندما أضاف متغيرات تفسيرية أخرى إلى النموذج مثل (نسبة الاستثمار مستوى الاستقرار السياسي وتكوين راس المال البشري) اصبح تأثير الفساد غير معنوي، وقد استنتج ان هناك قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة يؤثر فيها الفساد وفي النمو الاقتصادي، فنصف تأثير الفساد في النمو يأتي بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على الاستقرار السياسي في حين ان اكثر من (20) يأتي من خلال تأثيره في نسبة الاستثمار وان (15%) يأتي من خلال تأثيره السالب على تكوين راس المال البشري (يونس:2012:191).

2. اثر الفساد في تعزيز التضخم:

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة من اهم المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتضخم والذي تزايدت نسبة بشكل كبير بعد عام 2003 بسبب الاختلالات الهيكلية في معظم مفاصل الاقتصاد العراقي، وتأسيا لذلك فقد تزايدت موجات التضخم اذا ان الارتفاع التدريجي في الأسعار بدأ مع حدوث ازمة المنتجات النفطية، ثم انتقل ليصيب قطاع النقل والمواصلات ثم اشتدت الأزمة لتنتقل وتمسى حياة المواطن مع إشداد ازمة الطاقة الكهربائية وازدياد الطلب على الوقود لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية، وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع العراقي، فأصبحت هناك فئات

(*) مؤشر الفساد هو المتوسط للمؤشرات القياسية ويمثل فيه (0) اعلى معدل للفساد و (10) أقل معدل للفساد، وهذا المؤشر وضعته شركة خدمات المخاطر السياسية Political Risk Services Inc وتعد هذه الشركة من الرواد في عملية قياس وتصنيف المخاطر السياسية وبالاعتماد على أساتذة متخصصين في كلية ماكسويل للمواطنة والشؤون العامة -جامعة سيراكوز في الولايات المتحدة الأمريكية، على الموقع الإلكتروني <http://www.prsgroup.com/PRS.aspx>

تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية لارتفاع أجورهم وهذه الفئات هي قريبة من مركز أصحاب القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، أما الفئات الأخرى التي تمثل تقريبا (70%) من أفراد المجتمع تستلم أجور تكاد لا تكفي لمتطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق المحلية. وعلى الرغم من قيام الحكومة بخلق زيادات في رواتب الموظفين العاملين لديها في الأونة الأخيرة لتغطية الزيادة في الأسعار غير ان النقص الكبير في الخدمات الضرورية بسبب حالات الفساد الإداري والمالي في قطاع الخدمات وتحمل الفرد تكاليف اغلبها سوف يبدد هذه الزيادات بل الأسوأ من ذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادات لانهم سوف يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عنها دون ان يصيبهم أي دخول إضافية مما يعني تفاهم حدة الفساد المالي والإداري في المجتمع العراقي سيساهم في تعزيز مشكلة البطالة (حسن، 2010:6) فعند تتبع الرقم القياسي العام للأسعار المستهلك والذي يعتبر من اكثر المؤشرات استخداما في قياس التضخم في العراق حيث يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات للمستهلكين ولتحليل مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي نلاحظ بيانات جدول (1) أن هناك تذبذب واضح في معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة فقد بلغ أعلا معدل له (53,2%) في عام 2006 بسبب الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة نتيجة التغير السياسي أنداك ، ثم أنخفض إلى (1,9%) في عام 2013 ألا أنه ارتفع بمعدل (2,4%) في عام 2014 وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع مساهمة قسم (الأغذية والمشروبات غير الكحولية) حيث بلغت (7,58%) يلها مساهمة قسم (السكن ، المياه ، والكهرباء والغاز) والتي بلغت (15,4%) ثم مساهمة قسم (الملابس والأحذية) والبالغة (15,4%) في حين ساهمت بقية الأقسام في رفع المعدل التضخم بسبب تراوح ما بين (0,3%) (6,7%) على التوالي (وزارة التخطيط، 2014:53).

جدول (1): معدل التضخم السنوي في العراق للمدة 2014/2003

السنة	معدل التضخم %
2003	33,6
2004	27,0
2005	37,0
2006	53,2
2007	30,8
2008	2,7
2009	2,8
2010	2,5
2011	5,6
2012	6,1
2013	1,9
2014	2,4

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، سنوات متفرقة.

- وهنا لابد من إيضاح ان مشكلة التضخم في العراق هي نتاج توافر عوامل ومسببات كان لها الأثر البالغ في استفحال هذه الظاهرة ولعل من أبرزها: (الربيعي، 2006 : 5)
1. التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات التخريب للبنى التحتية والمنشأة الخدمية وبخاصة المنشأة النفطية والكهرباء والماء .
 2. الإخفاق في إعادة إعمار البنى الإنتاجية ومشاريع البنى الأساسية والخدمات العامة المخربة وبخاصة في مجال تصفية النفط ومجال الطاقة الكهربائية.
 3. ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري .
 4. تطبيق سياسة تحرير للأسعار تنفيذا لتوصيات نادي باريس والدول المانحة وصندوق النقد الدولي مما أدى إلى ارتفاع حاد في قسم كبير من السلع الأساسية المدعومة وفي مقدمتها المشتقات النفطية والسلع التموينية .
 5. التوقف عن إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية والاعتماد على الاستيراد.
3. اثر الفساد على البطالة:

لقد أصبحت مشكلة البطالة تمس استقرار المجتمعات وتماسكها، لاسيما في البلدان النامية ومنها العراق ، نظرا لآثارها السلبية ومما يزيد من خطورة المشكلة على مستوى العراق هو تزايد أعداد العاطلين سنة بعد أخرى في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وتدني معدلات الإنتاج فضلا عن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق (الخصخصة privatization) من خلال تقليص فرص العمل في القطاع العام والتي أدت إلى تفاقم المشكلة، وباتت مشكلة البطالة تؤرق السياسيين والاقتصاديين وهاجس خوف للعراقيين كونها تزيد من معدلات الفقر وتدفع الشباب باتجاه ارتفاع معدلات الجريمة والإرهاب فضلا عن تداعياتها الاجتماعية الأخرى كما اصبح تفشي البطالة لاسيما بين الشباب، ظاهرة عالمية والأشد وقعا وإيلاما في البطالة الشباب من حملة الشهادات التي أخذت تتزايد سنة بعد أخرى يضاف إلى ذلك وجود قدر من البطالة المقنعة (Disguised Unemployment) ذات الإنتاجية المنخفضة في بعض المشاريع (حسين، 2012:8). لذلك فان مشكلة البطالة لم تكن حديثة العهد او النشأة بل تعززت وظهرت في المجتمع العراقي بعد أحداث عام 1991 وفرض العقوبات الاقتصادية وما رافقها من التغيير السياسي الذي حدث عام 2003 قد عمق من مشكلة البطالة بشكل كبير وبجميع أنواعها (المقنعة، الاحتكاكية، الإجبارية) من خلال تسريح أعداد كبيرة من منتسبي الجيش السابق والأجهزة الأمنية وموظفي بعض الوزارات الذين يقدر عددهم بحدود(مليون شخص) لتزيد بذلك الكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة (الحسيني، 2004:219) ومن بيانات جدول (2) الذي يبين مسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء عن معدلات البطالة في العراق اذا بلغ معدل البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فاكتر للمدة (2003-2014) ما يعادل (28%) في عام 2003 لكلا الجنسين والذي يعد معدلا مرتفعا بسبب المرحلة الانتقالية للسلطة وما ترتب عنها من إنشاء مظاهر الفساد المالي والإداري و ثم

شهدت معدلات البطالة انخفاضا واضحا خلال مدة الدراسة لتصل إلى (11%) في عام 2012 ألا أنها عادت من جديد بالارتفاع لتصل إلى (12,4%) عام 2014 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وحالة الحرب ضد الإرهاب (داعش) في أغلب المحافظات العراقية.

أما بالنسبة إلى مؤشر مدركات الفساد، نلاحظ إن العراق يحتل المراتب المتقدمة عربياً وعالمياً منذ عام (2003) ولغاية عام (2014) حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في انتشار ظاهرة الفساد وخصوصاً في العامين (2007 و 2008) حيث بلغت درجة المؤشر (1.3)، ويعود ذلك إلى الفراغ الأمني والصراع السياسي، وتراجع الدور الرقابي من قبل الدولة لانشغالها بقضايا تحقيق الأمن والاستقرار نتيجة القتل والتفجير الطائفي وأعمال العنف في تلك الفترة، بينما كانت درجات الفساد اقل عما هو عليه للأعوام (2003 و 2004 و 2005 و 2014)، أما في عامي (2012 و 2013) فقد احتل العراق عالمياً المرتبة (169 و 171) على التوالي، أي أن هناك تزايد في درجة الفساد، فضلاً عن ذلك جاءت المرتبة نتيجة تراجع أعداد الدول في التصويت للدول الأكثر فساداً حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، كما في عامي (2012 و 2013) فقد تزايدت درجات الفساد في العراق فكانت الدرجة (1.8 و 1.9) على التوالي. والملاحظ ان المرحلة التي مر بها العراق أبان الاحتلال الأمريكي قد اتسمت بتزايد حالات الفساد المالي والإداري في العديد من القطاعات الاقتصادية .

جدول (2): معدل البطالة في العراق للمدة 2014/2003

السنة	معدل البطالة %	مدركات الفساد	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الف دولار)
2003	28	2,2	1,038
2004	27	2,1	1,541
2005	18	2,2	1,608
2006	18	1,9	1,708
2007	18	1,5	1,672
2008	15	1,3	1,668
2009	13	1,3	1,765
2010	12	1,5	1,81
2011	11	1,8	1,944
2012	11	1,8	2,108
2013	12	1,6	2,162
2014	12,7	2	2,02

المصدر: من عمل الباحثين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، سنوات متفرقة

ثانياً: الآثار الاجتماعية

1. زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل :

يمثل الإنفاق العام احد البنود الرئيسة المستخدمة للحد من مستويات الفقر في معظم دول العالم ومنها العراق، باعتباره آلية مهمة من آليات إعادة توزيع الدخل، كون الإنفاق على الخدمات الأساسية يصل تقريباً إلى معظم الفقراء، وإن تركيز الفعل الاقتصادي على سياسة الإنفاق العام خلال ثمانينات القرن الماضي وتوسعياته برز في السياسات الاجتماعية بشكل أكبر من النشاطات الإنتاجية، باعتبار أن التركيز على مثل تلك السياسات، كتعليم النساء والخدمات الصحية وغيرها سيكون أكثر فاعلية في خفض الفقر (النجفي ، 2008 : 124) إلا إن بعد عام 1990م وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق تدهورت فاعلية مؤسسات الدولة وقلت مواردها على الإنفاق الاجتماعي والخدمات واتسعت دائرة الفقر وساءت البيئة الاجتماعية وتفشت أجواء عدم الأمان والاستقرار وتدهورت الأوضاع المعيشية وأفرزت معها مصادر جديدة لتوليد الفقر جاءت في مقدمتها تأثيرات التضخم والسياسات الاقتصادية العشوائية وعدم استخدام الكفاء للموارد وشيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري التي نجم عنها تزايد حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة الذي يحمل في طياته الكثير من التعقيدات التي ازدادت سوءاً بسبب الأزمات التي رافقت الأوضاع السياسية في العراق بعد عام 2003م، وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتهجير أكثر من (4) مليون شخص معظمهم من حملة الشهادات الجامعية ومن ضمنهم (18000) طبيب من أصل (38000) طبيب في عام 2006م، والقتل الذي طال أكثر من (200000) ألف شخص ومن ضمنهم ما يقارب (2000) طبيب (جبور، 2013 : 787) والفساد المالي والإداري وتدمير البنى المؤسسية أدت إلى توارث عباً الفقر التراكمي وما استجد معه من عوامل تعزيز وإدامة تمثلت في البطالة وانهيار الخدمات الاجتماعية، إذ يعيش ما يقارب 34% من العراقيين في حرمان، ولا يزال الفقر والجوع ونقص فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب والكهرباء وغيرها من الخدمات الأخرى، تُعد من الكوارث الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تهديداً للمجتمع العراقي (منظمة الأمم المتحدة، 2010-2014 : 9) لذلك نجد أن الفقر في العراق متعدد الأبعاد، وهو مفهوم يعطي تعريفاً موسعاً للفقر بأنه ظاهرة حرمان متعددة الأبعاد لا تقتصر على فقر الدخل فحسب، وإنما تشمل ميادين واسعة من أحوال المعيشة في العراق، منها تدهور الصحة وسوء التغذية وتدني مستوى التعليم والمهارات وعدم كفاية موارد العيش، وعدم توفر السكن اللائق والإقصاء الاجتماعي، وتعد دراسة عام 2006م أول دراسة تحليلية منهجية قياسية متعددة الاتجاهات لمظاهر الفقر في العراق، حيث تمت عن طريق إعداد دليل عُرف بدليل أحوال المعيشة في العراق، ووفقاً لهذا الدليل تم الاعتماد على تصنيفين لمستوى معيشة الأفراد والأسر كالاتي: (وزارة التخطيط ، 2006 : 6)

أ. التصنيف الثلاثي: تصنف الأسر والأفراد بموجبه إلى ثلاثة مستويات:

(1) مستوى معيشة متدني (الأسر المحرومة).

(2) مستوى معيشة متوسط.

(3) مستوى معيشة عالي.

ويمكن توضيحه من خلال بيانات الجدول (3) إذ يلاحظ أن نسب الأسر في دليل ميدان التعليم يكون التفاوت قليل بين المستويات، وهي (31.8%) متدني و(32.7%) متوسط، و(35.5%) عالي، أما بقية الميادين المختلفة يكون التفاوت أكثر حدة فيها، ففي دليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي هناك (55.1%) من الأسرة في وضع متدني، (17.5%) في وضع عالي.

جدول (3): توزيع الأسر بحسب مستوى المعيشة في العراق لعام 2006 (التصنيف الثلاثي)

المؤشر	متدني %	متوسط %	عالي %	المجموع
دليل ميدان التعليم	31.8	32.7	35.5	100%
دليل ميدان الصحة	20.7	24.2	55.1	100%
دليل ميدان البنى التحتية	58.3	25.2	16.3	100%
دليل ميدان المسكن	20.1	27.1	52.7	100%
دليل ميدان محيط المسكن	40.4	30.2	29.2	100%
دليل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي	55.1	27.4	17.5	100%
دليل مستوى معيشة الأسر	31.2	44.8	24.0	100%

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق لسنة 2006.

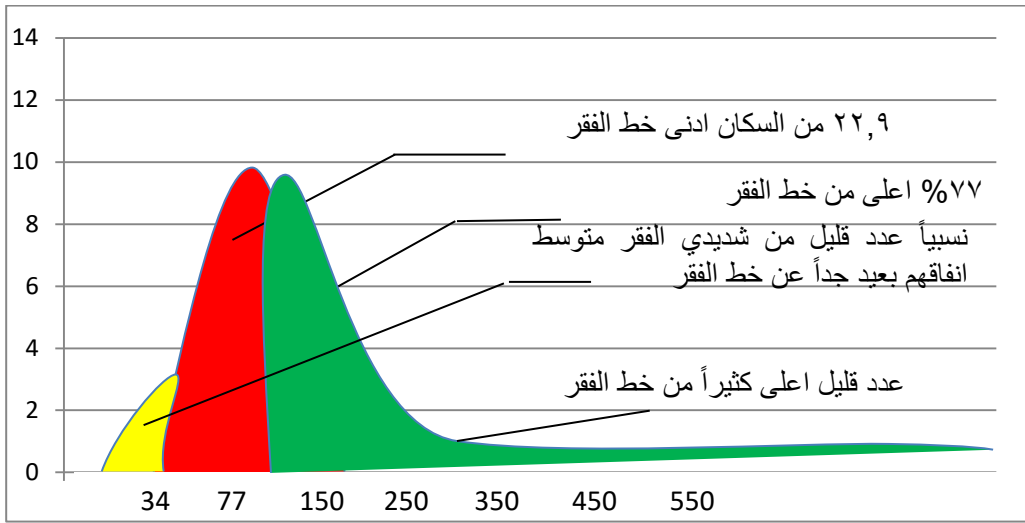
ب. التصنيف الخماسي: تصنف الأسرة والأفراد بموجبه إلى خمس مستويات كما موضح في الجدول (4) والذي يوضح أن الأسر التي تمثل متوسط مستوى المعيشة بحسب الدليل المعتمد تشكل النسبة الأكثر أهمية وهي (44.8%) في حين تشكل الأسر المنخفضة معيشياً (25.8%) والمنخفضة جداً (5.4%)، وأن الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع (22%)، بينما الأسر المصنفة تحت المستوى المعيشي المرتفع جداً لا تشكل سوى (2%) من الأسر.

جدول (4): توزيع الأسر حسب مستوى المعيشة في العراق لعام 2006 (التصنيف الخماسي)

المجموع	مرتفع جداً %	مرتفع %	متوسط %	منخفض %	منخفض جداً %	المؤشر
%100	7.5	28	32.7	18	13.8	دليل التعليم
%100	25.6	29.5	24.2	12.2	7.9	دليل الصحة
%100	3.2	13.1	25.5	29.9	28.3	دليل البنى التحتية
%100	24.3	28.5	27.1	15.3	6.6	دليل المسكن
%100	8.9	20.5	30.2	24.9	15.5	دليل محيط المسكن
%100	4.1	13.4	27.4	31.3	23.8	دليل وضع الأسرة الاقتصادي
%100	2	22	44.8	25.8	5.4	دليل مستوى معيشة الأسر

المصدر: وزارة التخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، لسنة 2006م.
2. نسبة الفقر في العراق:

أظهرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 إمكانية احتساب خط الفقر الوطني وبعتماد طريقة كلفة السعرات الحرارية الضرورية لإدامة صحة الفرد العراقي وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بـ (2332) سعرة حرارية في المتوسط وعلى أساس ان كلفة السعرة الحرارية الواحدة قدرت بحوالي 0,482 دينار بحيث يكون معدل الكلفة للاحتياجات الغذائية الأساسية للشهر الواحد ولل فرد الواحد حوالي (34000) دينار، وهو يساوي خط الفقر في الغذاء، وقد تم تقدير خط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بحوالي (43000) دينار للفرد الواحد شهرياً وبجمع كلف الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية فان خط الفقر في العراق يساوي (77000) دينار للفرد شهرياً ، وهذا ما يعني ان 22,9% من السكان اي حوالي 6,9% مليون من العراقيين حوالي 16,5% من الأسر يقعون تحت مستوى خط الفقر(المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق – 2007) وكالاتي:

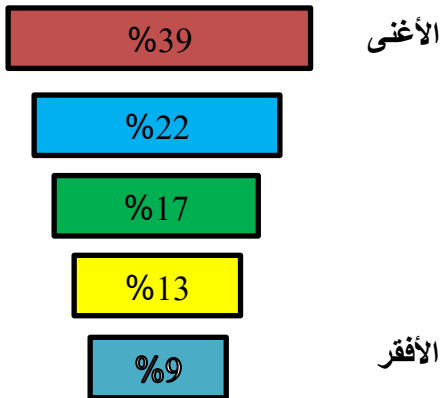


شكل (3): خط الفقر وتوزيع متوسط الإنفاق الشهري

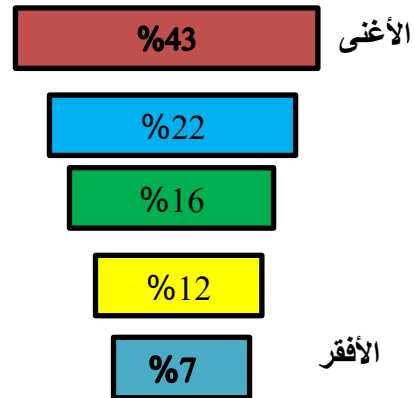
المصدر : (وزارة التخطيط ، 2011: 118).

وحسب توزيع الدخل بين فئات الخمسية حيث يتركز ما نسبته 43% من السكان الأغنى ليجتاز الفئة الأفقر 7% اما على صعيد توزيع الإنفاق بين الفئات الخمسية فقد احتلت الفئة الأغنى نسبة 39% لتشكل الفئة الأفقر 9% وكما يلي:

توزيع الإنفاق بين الفئات الخمسية



توزيع الدخل بين الفئات الخمسية



شكل (4): توزيع الدخل والإنفاق بين الفئات الخمسية

المصدر : (وزارة التخطيط ، 2011).

أما في عام 2012 فقد بلغ عدد السكان الفقراء 6,748,588 فرد لتشكل ما نسبته 20% من السكان فقراء حسب المسح الاجتماعي الاقتصادي للأسر في العراق (IHSES) 2007-2012 أما على صعيد المحافظات فقد شهدت تفاوتاً من حيث نسبة الفقر ودليل الفقر البشري فهناك أكثر من 40% محافظات تقل نسبة الفقراء فيها عن 10% كما في محافظات إقليم كردستان، وقد قدرت قيمة دليل الفقر البشري في العراق بـ 18,8% بموجب مكوناتها الفرعية فان هناك محافظات تزداد فيها قيمة دليل الفقر البشري على متوسط الدليل من سكان بعض المحافظات فقراء كالمثنى 49%، وبابل 41%، وصلاح الدين 40%، كما ان هناك الوطني كمحافظات ميسان 30%، والمثنى 30%، وصلاح الدين 28%، ومحافظات يقل فيها دليل الفقر البشري عن متوسط الدليل الوطني وهي محافظات كربلاء 16%، والبصرة 18% والأنبار 16% وكما مبين في الجدول(5):-

جدول(5): نسبة الفقر ودليل الفقر البشري حسب المحافظات.

المحافظة	نسبة الفقر	دليل الفقر البشري
ميسان	27	30
المثنى	49	30
القادسية	35	25
ذي قار	34	22
بابل	41	20
ديالى	34	21
واسط	36	23
نينوى	23	21
صلاح الدين	40	28
كربلاء	37	16
النجف	25	25
دهوك	9	29
أربيل	3	26
السليمانية	3	23
كركوك	11	19
بغداد	21	16
الأنبار	21	16

المصدر: (وزارة التخطيط، 2011: 30).

أما بالنسبة إلى معامل جيني الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استخداماً في قياس التفاوت في توزيع الدخل والتي تتراوح نسبته بين (0 - 1). حيث ان توزيع الدخل في العراق قد شهد حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث يلاحظ ان العام 2005

شكل قيمة عالية بلغت (0,420%) مقارنة بالأعوام 2003 و 2004 والتي بلغت قيمها على التوالي (0,351% و 0,451%) نقطة ليشهد عام 2007 انخفاض في قيمة هذا المؤشر حيث بلغت (0,290) نقطة وهو اتجاه يؤشر تحسين إجراءات الحكومة في تقليل من حدة التفاوت بين الدخل لينتسكس هذا المؤشر في العام 2011 ليشكل اعلى قيمة له لتبلغ (0,518) نقطة وهي قيمة مرتفعة وكبيرة وتدهور في هذه التفاوت في الدخل ولمدة أربعة سنوات من 2007 – 2011 وكالاتي:

جدول (6): قيم معامل جيني في العراق ولسنوات مختارة

السنة	2003	2004	2005	2007	2011
قيم معامل جيني	0,351	0,451	0,420	0,290	0,518

المصدر: (وزارة التخطيط ، 2007).

وبمقارنة قيم معامل جيني في العراق مع بقية الدول المجاورة والعربية والتي شهدت تراجع العراق عن هذه الدول حيث بلغت قيمة معامل جيني لعام 2011 لكل من تركيا (0,397) نقطة ، الأردن (0,377) نقطة ، ايران (0,383) نقطة ، مصر (0,321) نقطة والمغرب (0,409) نقطة (وجدت ، 2015 :54) ان هذا التفاوت الكبير والشاسع من شأنه ان يعزز القول ان مستوى الدخل الذي يعد معيار مهم لمعالجة الفقر لم يحقق كفاءته في تحقيق الأهداف المطلوبة ولم يوزع بشكل عادل لإنصاف الشرائح المحرومة في المجتمع العراقي .

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين مدركات الفساد ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: وصف الأنموذج القياسي

لقياس العلاقة بين مدركات الفساد ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة 2013/2014 من خلال تطبيق البرنامج القياسي (Evieus 8)، حيث تم استخدام مؤشر مدركات الفساد لقياس الفساد في العراق ومدى تأثير ذلك في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مدركات الفساد (Index corruption perception) والذي تنشره منظمة الشفافية العالمية، وهذا المؤشر يعكس إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام والسياسة، حيث يتكون هذا المقياس من (10) درجات، تبدأ بالصفير لتشير إلى مستوى عالي من الفساد، وتنتهي بالتدرج (10) الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد، فكلما زادت قراءة هذا المقياس دل ذلك على انخفاض في مستوى الفساد، والعكس صحيح وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم، تم إجراء تعديل على المؤشر تضمن طرح التدرج على مقياس الفساد من (10) اي (10) مطروحا منها قيمة قراءة

مقياس الفساد (CPI) وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض والذي يدل على مستوى منخفض من الفساد والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد .

ثانياً: نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد (CPI المعدل) من خلال بيانات الجدول (7) الذي يبين مؤشر مدركات الفساد وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2003 - 2014)، حيث تظهر نتائج تطبيق الأنموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد (CPI المعدل) وتبين الاختبارات الإحصائية للنماذج المقدره المتمثلة بقيمة F و T ومعنوية الأنموذج عند مستوى معنوية (5%) .

جدول (7): تطبيق الانموذج القياسي لمدركات الفساد وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة 2003-2014

Dependent Variable: GDPLOG
Method: Least Squares
Date: 02/22/17 Time: 00:32
Sample: 2003 2014
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.745977	0.175328	4.254746	0.0017
FASADLOG	-0.361704	0.301255	-1.200659	0.0576
R-squared	0.125995	Mean dependent var		0.545982
Adjusted R-squared	0.038594	S.D. dependent var		0.193317
S.E. of regression	0.189550	Akaike info criterion		-0.337319
Sum squared resid	0.359291	Schwarz criterion		-0.256502
Log likelihood	4.023916	Hannan-Quinn criter.		-0.367241
F-statistic	1.441581	Durbin-Watson stat		0.545644
Prob(F-statistic)	0.257552			

الاختبارات الإحصائية

1. أظهرت الاختبارات الإحصائية بأن مستوى مؤشر مدركات الفساد خلال المدة (2003 - 2014) من خلال :
 - ❖ اختبار T (t- Test) : إذ بلغت قيمة t المحتسبة للمتغير المذكور (4.2) بمستوى معنوية (5%) ودرجات حرية 11 .
 - ❖ معامل التحديد (R^2) هذا الاختبار يقيس تفسير المتغيرات وكم هي نسبة تفسيرها من الظاهرة المدروسة وتتراوح قيمته ($0 < R^2 < 1$) وكلما

زادت قيمة (R^2) دل ذلك على قوة المتغير المستقل (مدرجات الفساد) في التأثير على المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) وفي هذا النموذج فإن قيمة R^2 هي (0.54) أي إن المتغيرات قد فسرت ما نسبته (0.54) في نصيب الفرد تم تفسيرها بواسطة متغيرات مدرجات الفساد، أما المتبقي فيعود إلى عوامل أخرى لم تؤخذ أثرها في النموذج المدروس .

❖ **اختبار معامل التحديد المعدل (Adjusted Coefficient of Determination)** يظهر هذا الاختبار القدرة التنبؤية للنموذج، وذلك لكون

معامل التحديد يقترب من معامل التحديد المعدل البالغ (0.3)

❖ **اختبار F (F-Test) :** ويشير اختبار F إلى إن النموذج المدروس مقبول ككل إذ بلغت قيمته (1.4)

❖ **اختبار دربن واتسون ($D.W^*$) :** النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين بواقي المتغيرات العشوائية) إذ بلغت قيمة دربن واتسون ($D.W^*$) المحتسبة (0.5) بمستوى معنوية 5% ودرجات حرية (11) ، وبالتالي فإن $4-du < DW^* < du$

2. ويلاحظ من النتائج أعلاه من الناحية الاقتصادية أن المتغير المستقل المتمثل بـ (مدرجات الفساد) يؤثر على المتغير التابع متوسط نصيب الفرد ، وتبين النتائج أعلاه أنه إذا زاد معدل مدرجات الفساد بمقدار وحدة واحدة، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل نصيب الفرد بمقدار (0.3) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

ثالثاً: إجراءات متخذة لمكافحة الفساد في العراق

أن مراقبة الفساد ومحاربتة (Control of Corruption) والتي تعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم، إن تطبيق هذه المبادئ سوف يؤدي إلى تحقيق العدالة والمساواة والمشاركة وحرية المسألة وحماية حقوق الملكية والحد من استغلال السلطة وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامة التنمية ، وتعد مشكلة الفساد آفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، ولقد لاقت مشكلة الفساد أهمية كبيرة في عملية الإصلاحات في البلاد ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة يجب تأسيس إطار عمل مؤسسي يسعى إلى مكافحة الفساد بكل صورة ومظاهره وتسريع عجلة التنمية، ومن الإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة الفساد هي: (إحصاء التنمية البشرية ، 2015: 6)

1. الحوكمة الرشيدة

تسعى الحوكمة إلى تحقيق رفع الكفاءة في أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة للرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة ، لذلك فإن

الحوكمة الرشيدة تعد منظومة من التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة بما في ذلك عمليات الانتخاب والمراقبة عليها، فضلاً عن صياغة وتنفيذ سياسات فعالة، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم بإدارة النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء على ذلك فإن الحوكمة هي ظاهرة معقدة لها انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما تعني الحوكمة الرشيدة وجود أنماط من البيروقراطية المتخصصة القادرة على تطوير وتنفيذ السياسات التنموية النوعية وضمان توفير الخدمات العامة، وبذلك تعد الحوكمة ضرورة في تحقيق تنمية بشرية واقتصادية حقيقية، لكن مسألة تطبيق الحوكمة ونجاحها في العراق يتوجب التعرف على تحليل الواقع ومواجهة مجموعة من التحديات، وفي العراق في ظل الظروف والتحديات الكبيرة اليوم بحاجة إلى منهجية وبذل جهد شامل على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى مستوى المحافظات لتطوير البنية التحتية وعلى آلية تنفيذ فاعلة لسياسات وبرامج الحكومة، فإن المواطنين على اختلاف شرائحهم ومهنتهم ومستوياتهم الثقافية والتعليمية هم جزء من عملية إعادة بناء الدولة وهو الشرط الأساس لتحقيق التنمية والاستقرار وعلى المدى البعيد ويلاحظ في العراق ضعف الحوكمة الرشيدة، وهذا ناجم عن الظواهر السلبية التراكمية التي ترجع إلى عقود عانى منها العراق من ضعف الجهاز الإداري، مما شكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق البرامج والمشاريع التنموية، وهدراً في الجهود والطاقات والأموال (الخطة الوطنية، 2013: 256).

أن الحوكمة الرشيدة تتطلب قيادة تنمية بشرية شاملة قائمة على أساس خياراً ديمقراطياً حراً بعيداً عن دائرة التأثير وبذلك تكون الحوكمة الرشيدة هي الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم وتتحرى الكفاءة للوصول بالسياسات والخدمات لأعلى مستوى من الفعالية بشكل مرضي للجميع (مركز العقد الاجتماعي، 2014: 7)

2. فاعلية عنصر الإعلام في مكافحة الفساد

يعد الإعلام وسيلة فاعلة ومؤثرة في الرأي العام، وهي طرف مهم يلقي على عاتقه تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وتحمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مسؤولية في تنوير الرأي العام في مكافحة الفساد بأشكاله كافة على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويمثل الإعلام الوسيلة الشعبية المعبرة عن المجتمع والمحافظة على المصالح الوطنية، وبهذه الطريقة يكون الإعلام وسيلة ذات تأثير إيجابي وفعال في مكافحة الفساد، ويمكن إن تكون سلاح ذو حدين لو استخدمت بشكل سلبي ستؤدي دوراً معاكساً في تفكيك إفساد المنظومة القيمية والاجتماعية والسياسية. (نوري، 2009: 206) فالإعلام وعلى الرغم من نموه من حيث عدد القنوات والصحف والإعلام الاجتماعي أيضاً، إلا أنه لا يزال لم يأخذ الحيز المطلوب للقيام بدوره.

وتعد ظاهرة البطالة والتضخم وانخفاض مستوى دخل الفرد والتلاعب بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية لتعبر في بعض الأحيان بشكل أو بآخر عن البعد الاقتصادي لظاهرة الفساد من حيث أن معظم الأسباب المؤدية إلى هذه المشاكل تكون وفق تخطيط اقتصادي يستفيد منه بعض الأفراد، إلا إن الإعلام يفترض إن يوضح للناس الفرق بين الأسباب المرتبطة بالتطور الاقتصادي والأسباب المرتبطة بالفساد الاقتصادي كما لا يهمل الأنواع الأخرى للفساد ومنها السياسي والاجتماعي والديني والإعلامي، وأن تعزيز الانفتاح في المجتمع وكشف الفساد يجب على مالكي وسائل الإعلام والناشرين والمحررين والصحافيين مقاومة الضغوطات التي تشير نحو كتابة تقارير لصالح أمور سياسية خاصة، كما عليهم التغلب على المشاكل التي تعيق الصحافة الحرة خاصة في غياب قوانين تدعم حرية الوصول إلى المعلومات (بيضون، 2013: 398).

3. تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

وللمجتمع المدني دور فاعل في نشر الوعي بل وأيضا بالمطالبة بالمعلومات التي تمكنهما من لعب دوره كشريك في المساءلة ومكافحة الفساد، وهناك عدة تحديات تعيق من عمل المجتمع المدني في العراق مثل تحديد الأنشطة، والتمويل، وكيفية الإشهار، ويحظر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة ذات الطابع السياسي، بالإضافة إلى ذلك الإشهار غالبا ما يكون شريط الموافقة والتسجيل من خلال الحكومة في دول مثل لبنان التي تشترط التسجيل من خلال وزارة الداخلية، وغالبا ما تحصل المنظمات المشهورة على تمويل حكومي مما يضيف بعض التأثير على عملها كما أن هناك أمثلة لدول يتنامى عدد منظمات المجتمع المدني لديها، ولكنه يعتمد على الانتماءات القبلية مثل حالة اليمن وليبيا. وقد أسفرت الدراسات أن حق الحصول على المعلومات هو المطلب الأساسي لدي منظمات المجتمع المدني بالعام العربي ومنها العراق كركيزة أساسية للمساءلة.

يضطلع المجتمع المدني في العراق بأدوار مختلفة سياسية ورقابية وتوعية لأجل محاربة الفساد وإن كان البعض منها مقيد بسبب الضغوط السياسية المختلفة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على عمل منظمات المجتمع المدني، ويمكن تشخيص مجموعة من الأدوار التي يقوم المجتمع المدني لأجل مكافحة الفساد (الجشعمي، 2014: 125-126):

1. مساهمة المجتمع المدني في وضع السياسات العامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك صياغة وإصدار القوانين والتشريعات لتنظيم الحياة العامة للأفراد.
2. تمارس مؤسسات المجتمع المدني الرقابة الشعبية على العمل الحكومي إضافة إلى القطاع الخاص فهي تراقب وتساهم في عملية التنمية والقضاء على الفساد.
3. الضغط على الحكومة في تبني مشكلة معينة ودرجتها في أجندتها والقيام بنشر المعلومات حول الصفقات والاتفاقيات المشبوهة.

4. تعمل منظمات المجتمع المدني على التوعية في مكافحة الفساد من خلال الندوات والمؤتمرات التي تختص بمكافحة الفساد.
5. تلعب هيئات المجتمع المدني دوراً هاماً في إبقاء التصديق على اتفاقيات مكافحة الفساد وتنفيذها ومراقبتها في أعلى سلم أوليات الحكومة.
6. نشر الوعي في الوزارات وفي الشركات وبين أعضاء البرلمان أن موضوع الفساد يمكن بحثه ومعالجته بشكل فعال.
7. العمل على تعزيز العلاقة بين المجتمع أو المؤسسات الأهلية مع السلطات الثلاثة في الدولة، حيث يمثل المجتمع المدني حلقة وصل بين المجتمع والدولة على مراعاة المستوى المعاشي للعاملين في مؤسساتها.

الاستنتاجات

1. ضعف ثقافة مكافحة الفساد وانتشار القيم الاجتماعية والسياسية والإدارية الحاضنة للفساد.
2. ضعف في أداء النظام المصرفي وعدم قدرته على الإمساك بأدوات التطبيق السليم لإجراءات ومتطلبات منع عمليات غسل الأموال وضعف في قواعد البيانات والمعلومات الخاصة في مكافحة الفساد.
3. ضعف التعاون والتناسق والتكامل بين المؤسسات العامة والجهات المعنية بمكافحة الفساد.
4. هناك آثار اقتصادية واجتماعية تعمل على إعاقة النمو الاقتصادي وتنفيذ البرامج التنموية والأخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في الاقتصاد العراقي .
5. قصور في معاقبة المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب.
6. تعاني مسألة تنفيذ العقود الحكومية العامة من عدم تنفيذ التعليمات وبالتالي تتعذر فيها الشفافية ويظهر فيها القصور.
7. من خلال تطبيق الأنموذج القياسي لمدرجات الفساد ومعدل البطالة ، تبين من الناحية الاقتصادية بأنه كلما زاد مؤشر مدرجات الفساد بمقدار وحدة واحدة فإنه سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد بمقدار (0.3) وحدة بافتراض ثبات العوامل الأخرى .

التوصيات

1. وضع آليات وضوابط من اجل حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية والارتقاء بالمعايير الخاصة بالوظيفة العامة.
2. العمل على بناء ثقافة مجتمعية تبين مضر الفساد وخطره على المجتمع.
3. رصد حالات الفساد ومحاولة نشرها للرأي العام وفقاً لمبدأ الشفافية.
4. اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد.

5. اعتماد نظم معلومات متطورة من أجل إجراء المعاملات بسهولة ، واختصار المراحل الطويلة المتعددة والمعقدة وبالتالي تخفيف الرشوة تمهيداً لمنعها بصورة تامة.
6. ضرورة تحديث القوانين بما يتلاءم مع المفاهيم الحديثة للعمل الإداري وسد الثغرات التي تعترضها في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد.

المصادر

أولاً: الكتب

- [1] الحسيني، باسل جودت، الأساسيات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- [2] الجشعبي، حيدر علي عبد الله، الفساد والنزاهة في العراق، (ط1)، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد- العراق، 2014.
- [3] النجيفي، سالم توفيق، وعبد المجيد، احمد فتحي، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، (ط1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- [4] جبور، سامي، الصحة العامة في الوطن العربي، ترجمة البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط - مركز دراسات الوحدة العربية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 2013.
- [5] بيضون، فاديا قاسم، الفساد أبرز الجرائم الآثار وسبل المعالجة، (ط1)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
- [6] أن اليوت، كيمبرلي، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000.
- [7] الفضيل، محمود عبد، مفهوم الفساد ومعايير، مركز دراسات الوحدة العربية، (ط1) بيروت، 2004.

ثانياً: البحوث

- [1] حسين، عيادة سعيد، "البطالة في العراق أسبابها وسبل معالجتها" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4) العدد (8) لسنة 2012.
- [2] يونس، مفيد دنون، واحمد، عدنان ادهام، "أثر الفساد على النمو الاقتصادي"، مجلة الرافدين- كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل، العدد (109) مجلد (34) 2012.

ثالثاً: الدوريات

- [1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاء التنمية البشرية، الحكم الرشيد وحقوق النازحين في العراق، 2015.
- [2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني، جمهورية العراق 2010 – 2014.
- [3] جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة، خارطة الحرمان ومستوى المعيشة في العراق (ط1) الجهاز المركزي للإحصاء، 2006
- [4] جمهورية العراق، وزارة التخطيط – دائرة السياسات الاقتصادية والمالية – تقرير الاقتصاد العراقي، بغداد، كانون الأول 2014.
- [5] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، 2007
- [6] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد، مركز العقد الاجتماعي، 2014.

رابعاً: مواقع الإنترنت

- [1] النجار، يحيى غني، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، منشور على الموقع الإلكتروني:
www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc
- [2] حسن، محمد عبد صالح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، منشور على الموقع الإلكتروني:
www.nazaha.iq/conf7/conf7-adm4

Fighting Corruption is a Strategic Choice for Economic Development in Iraq

Alyaa Hussein Khalaf

alyaah.khalaf@gmail.com

Diyala University - College of Administration and Economics

Dheyaa Hussein Saud

diaa.saud@gmail.com

Diyala University - College of Administration and Economics

Abstract: *Iraq today is facing big challenges which affected the government performance in a negative way . Corruption has serious negative effects on the efficiency of implementing the development programs . Among these challenges facing Iraq is the spread of political corruption , in addition the lack of intention concerning fighting corruption and the lack of professional concerning leadings position . Iraq also suffers from the failure of banking system and its inability to prevent money laundering , and the lack of cooperation and coordination between public institution ,and the authorities in charge of fighting corruption .*

We need a real reform to fight corruption , institutional framework to corruption and accelerate economic development. This study is to shed light on the fight against corruption to alleviate the economic

and social effects and propose solutions to fight corruption in order to boost economic development in Iraq. A descriptive approach is used to achieve the goals of the study

Keywords: Corruption, Unemployment, Perceptions